جـــامـــــــعة ديـــــالى

كليـــة العلوم الإسلاميـــــة

قسم العقيدة والفكر الإسلامي

المرحلة الثالثة/ الكورس الثاني

النحو

أستاذة المادة

م.م رفل علي ناظم الزهيري

٢٠٢٤-٢٠٢٥م

المفعول له

ينصب مفعولا له المصدر إن أبانَ تعليلًا كـ جُدْ شكرًا ودِنْ

وهو بما يعمل فيه مُتحِدْ وقتًا وفاعلًا وإنْ شرْط فُقِد

فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط: كلزهد ذا قنع

تعريفه:

المفعول له: هو المصدرُ المفهمُ علة، المشاركُ لعامله: في الوقت، والفاعل، نحو: (جُدْ شُكرًا)، فشكرًا مصدر، وهو مفهم للتعليل؛ لأن المعنى جُد لأجل الشكر، **ومشارك لعامله** وهو جد في الوقت؛ لأن زمن الشكر وهو زمن الجود، **وفي الفاعل؛** لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر، وكذلك: (ضربتُ ابني تأديبا) فتأديبا مصدر وهو مفهم للتعليل إذ يصح أن يقع في جواب لم فعلت الضرب؟ وهو مشارك لضربت في الوقت والفاعل.

وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة أعني: **المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل.**

فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل وهو اللام أو من أو في أو الباء،

فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك: **جئتك للسمن.**

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت: **جئتك اليوم للإكرام غدا**

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل: **جاء زيد لإكرام عمرو له،**

ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو هذا قنع لزهد.

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب إكرام في المثالين السابقين والله أعلم.

وقل أن يصحبها المجرد ... والعكس في مصحوب أل وأنشدوا

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ... ولو توالت زمر الأعداء

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون مجردا عن الألف واللام والإضافة.

والثاني: أن يكون محلى بالألف واللام.

والثالث: أن يكون مضافا.

وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة النصب نحو ضربت ابني تأديبا ويجوز جره فتقول ضربت ابني لتأديب وزعم الجز ولي أنه لا يجوز جره وهو خلاف ما صرح به النحويون وما صحب الألف واللام بعكس المجرد فالأكثر جره ويجوز النصب ف ضربت ابني للتأديب أكثر من ضربت ابني التأديب ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف:

١٦٣ - لا أقعد الجبن عن الهيجاء

الشاهد فيه: قوله " الجبن " حيث وقع مفعولا لاجله، ونصبه مع كونه محلى بأل

البيت فـ"الجبن" مفعول له أي لا أقعد لأجل الجبن ومثله قوله:

فليتَ لي بهم قومًا إذا ركبوا شنُّوا الإغارةَ فرسانًا وركبانا

الشاهد فيه: قوله " الاغارة " حيث وقع مفعولا لاجله منصوبا مع اقترانه بأل.

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران النصب والجر على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لأنه لما ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للألف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحد منهما بل يكثر فيه الأمران ومما جاء منصوبا قوله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ} ومنه قوله:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره ... وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

الشاهد فيه: قوله " ادخاره " حيث وقع مفعولا لاجله منصوبا مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال " لادخاره " لكان سائغا مقبولا

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

قال ابن مالك:

الظرفُ: وقتٌ أو مكانٌ ضُمنَا في باطرادٍ كـ(هُنا امكُثْ أزمُنَا)

عرف المصنف **الظرف** بأنه: زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد، نحو: أمكث هنا أزمنا، **فهنا ظرف مكان، وأزمنا ظرف زمان** وكل منهما تضمن معنى (في)؛ لأن المعنى امكث في هذا الموضع وفي أزمن.

واحترز بقوله **ضمن معنى في** مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى في كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرًا نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، ويوم عرفة يوم مبارك، والدار لزيد، فإنه لا يسمى ظرفا والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجرورًا، نحو: سرت في يوم الجمعة، وجلست في الدار، على أن في هذا ونحوه خلافا في تسميته ظرفًا في الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما مفعولا به، نحو: بنيت الدار.

واحترز بقوله **باطراد** من نحو: دخلت البيت، وسكنت الدار وذهبت الشام، فإن كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنى في ولكن تضمنه معنى (في) ليس مطردا؛ لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشام في المثل منصوبة على الظرفية وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لأن الظرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه متضمنة معنى في لا باطراد.

وقال ابن مالك:

فانصبه بالواقع فيه: مظهرا ... كان وإلا فانوه مقدرا

أي حكم المفعول فيه النصب والناصب له ما وقع فيه وهو

١. المصدر نحو: عجبتُ من ضربك زيدًا يوم الجمعة عند الأمير.
٢. الفعل نحو: ضربت زيدًا يوم الجمعة أمام الأمير.
٣. الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك.

والناصب له إما مذكور كما مثل أو محذوف:

١. **محذوف جوازًا**، نحو: أن يقال: متى جئت؟ فتقول يوم الجمعة وكم سرت؟ فتقول فرسخين، والتقدير: جئت يوم الجمعة، وسرت فرسخين.
٢. **محذوف وجوبًا**، كما إذا وقع **الظرف صفة** نحو: مررت برجل عندك، أو **صلة**، نحو: جاء الذي عندك، أو **حالا** نحو: مررت بزيد عندك، أو خبرا في الحال أو في الأصل نحو: زيد عندك، وظننت زيدًا عندك.

فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوبًا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة استقر أو مستقر وفي الصلة استقر؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة والفعل مع فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم.

وقال ابن مالك:

وكل وقت قابـــل ذاك وما يقبلـــه المـــكـــان إلا مبهـــما

نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى

يعني أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية **مبهمًا** كان نحو: سرت لحظة وساعة أو **مختصا (زمن محدد)**، إما بإضافة نحو سرت يوم الجمعة، أو بوصف نحو سرت يوما طويلا أو بعدد نحو سرت يومين.

وأما **اسم المكان** فلا يقبل النصب منه إلا نوعان:

أحدهما: المبهم، كالجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا كالمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ. ومن الأمثلة على ذلك: جلست فوق الدار، فتنصبه على الظرفية.

والثاني: ما صيغ من المصدر، نحو: مجلس زيد، ومقعده، **فشرط نصبه قياسا** أن يكون عامله من لفظه نحو: قعدت مقعد زيد، وجلست مجلس عمرو، فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بـ(في) نحو: جلست في مرمى زيد، فلا تقول: جلست مرمى زيد إلا شذوذا.

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما في أصله معه اجتمع

أي: وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسا أن يقع ظرفا لما اجتمع معه في أصله أي أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد كمجامعة جلست ب مجلس في الاشتقاق من الجلوس فأصلهما واحد وهو الجلوس.

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة؛ لأنها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة لأنها معلومة المقدار وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهما نحو جلست مجلسا ومختصا نحو جلست مجلس زيد.

وظاهر كلامه أيضا أن مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص وهو ما له أقطار تحويه لا ينتصب ظرفا فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن ونصب الشأم مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشأم واختلف الناس في ذلك فقيل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على إسقاط حرف الجر والأصل دخلت في الدار فحذف حرف الجر فانتصب الدار نحو مررت زيدا وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به.

وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف

وغير ذي التصرف: الذي لزم ظرفية أو شبهها من الكلم

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى: متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفا وغير ظرف كـ"يوم" و"مكان" فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو سرت يوما وجلست مكانا ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك.

وغير المتصرف: هو مالا يستعمل إلا ظرفا أو شبهه نحو سحر إذا أردته من يوم بعينه فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى: {إِلَاّ آلَ لُوطٍ} نجيناهم بسحر وفوق نحو جلست فوق الدار فكل واحد من سحر وفوق لا يكون إلا ظرفا.

والذي لزم الظرفية أو شبهها عند ولدن والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجرورا ب من نحو خرجت من عند زيد ولا تجر عند إلا ب من فلا يقال خرجت إلى عنده وقول العامة خرجت إلى عنده خطأ.

وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقولك: جلست قرب زيد، أي: مكان قرب زيد، فحذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب بإعرابه وهو النصب على الظرفية ولا ينقاس ذلك فلا تقول آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو: آتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد والأصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت خروج زيد فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه وهو مقيس في كل مصدر.

المفعول معه

قال ابن مالك:

ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

المفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع والناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه.

فمثال الفعل: سيري والطريق مسرعة؛ أي سيري مع الطريق، فالطريق منصوب بسيري، **ومثال شبه الفعل:** زيد سائر والطريق، وأعجبني سيرك والطريق، فالطريق منصوب بسائر وسيرك.

وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو وهو غير صحيح؛ لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجر كحروف الجر، وإنما قيل ولم يكن كالجزء منه احترازا من الألف واللام فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها نحو مررت بالغلام.

ويستفاد من قول المصنف في نحير سيري والطريق مسرعة أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه وهذا هو الصحيح من قول النحويين.

وكذلك يفهم من قوله بما من الفعل وشبهه سبق أن عامله لا بد أن يتقدم عليه فلا تقول والنيل سرت وهذا باتفاق أما تقدمه على مصاحبه نحو سار والنيل زيد ففيه خلاف والصحيح منعه.

وبعد ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب

حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تمثيله وسمع من كلام العرب نصبه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو: **ما أنت وزيدا، وكيف أنت وقصعة من ثريد،** فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون والتقدير: ما تكون وزيدًا، وكيف تكون وقصعة من ثريد فزيدا وقصعة منصوبان بـ(تكون) المضمرة.

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق

والنصب إن لم يجز العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل تصب

الاسم الواقع بعد هذه الواو إما أن يمكن عطفه على ما قبله أولا.

فإن أمكن عطفه فإما **أن يكون بضعف أو بلا ضعف،** فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب نحو: كنت أنا وزيد كالأخوين، فرفع زيد عطفا على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولا معه؛ لأن العطف ممكن للفصل والتشريك أولى من عدم التشريك، ومثله سار زيد وعمرو فرفع عمرو أولى من نصبه.

وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك؛ لسلامته من الضعف نحو سرت وزيدا فنصب زيد أولى من رفعه لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل وإن لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية أو على إضمار فعل يليق به

كقوله:

علفتها تبنا وماء باردا

فماء منصوب على المعية أو على إضمار فعل يليق به، والتقدير: وسقيتها ماء باردًا وكقوله تعالى:﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴿٧١﴾﴾[يونس:٧١]، فقوله وشركاءكم لا يجوز عطفه على أمركم؛ لأن العطف على نية تكرار العامل إذ لا يصح أن يقال أجمعت شركائي وإنما يقال أجمعت أمري وجمعت شركائي فشركائي منصوب على المعية، والتقدير: والله أعلم فأجمعوا أمركم مع شركائكم أو منصوب بفعل يليق به والتقدير: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم.

الاستثناء

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفي انتخب

إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقـــع

حكم المستثنى بـ "إلا" النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجب كان متصلا أو منقطعا، نحو: قام القوم إلا زيدًا، وضربت القوم إلا زيدًا، ومررت بالقوم إلا زيدًا، وقام القوم إلا حمارًا، وضربت القوم إلا حمارًا، ومررت بالقوم إلا حمارًا، فـ(زيدًا) في هذه الأمثلة منصوب على الاستثناء، وكذلك حمارا.

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة إلا واختار المصنف في غير هذا الكتاب أن الناصب له إلا وزعم أنه مذهب سيبويه وهذا معنى قوله ما استثنت إلا مع تمام ينتصب أي أنه ينتصب الذي استثنته إلا مع تمام الكلام إذا كان موجبا.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب وهو المشتمل على النفي أو شبهه والمراد بشبه النفي النهي والاستفهام فإما أن يكون الاستثناء **متصلًا أو منقطعًا**، والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضا مما قبله وبالمنقطع ألا يكون بعضا مما قبله.

فإن كان متصلا جاز نصبه على الاستثناء وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب وهو المختار والمشهور أنه بدل من متبوعه وذلك نحو: ما قام أحد إلا زيد وإلا زيدا، ولا يقم أحد إلا زيد وإلا زيدا، وهل قام أحد إلا زيد؟ وإلا زيدًا، وما ضربت أحدًا إلا زيدا ولا تضرب أحدًا إلا زيدا، وهل ضربت أحدا إلا زيدا؟.

فيجوز في زيدا أن يكون **منصوبا على الاستثناء** وأن يكون **منصوبا على البدلية** من أحد وهذا هو المختار. وتقول ما مررت بأحد إلا زيد وإلا زيدا ولا تمرر بأحد إلا زيد وإلا زيدا وهل مررت بأحد إلا زيد؟ وإلا زيدا.

وهذا معنى قوله" وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل أي اختير إتباع الاستثناء المتصل إن وقع بعد نفي أو شبه نفي.

وإن كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب، فتقول: ما قام القوم إلا حمارا، ولا يجوز الإتباع وأجازه بنو تميم، فتقول: ما قام القوم إلا حمار وما ضربت القوم إلا حمارا وما مررت بالقوم إلا حمار.

وهذا هو المراد بقوله وانصب ما انقطع أي انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه.

فمعنى البيتين أن الذي استثني بـ(إلا) ينتصب إن كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه وقد نبه على هذا التقييد بذكره حكم النفي بعد ذلك وإطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب سواء كان متصلا أو منقطعا.

وإن كان غير موجب وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي انتخب أي اختير إتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع.

وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب.

فإن كان موجبا وجب نصب المستثنى نحو قام إلا زيدا القوم وإن كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول ما قام إلا زيدا القوم ومنه قوله:

فمالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب

وقد روي رفعه فتقول ما قام إلا زيد القوم قال سيبويه: حدثني يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالي إلا أخوك ناصر وأعربوا الثاني بدلا من الأول على القلب لهذا السبب ومنه قوله:

فإنهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلا النبيون شافع

فمعنى البيت إنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع.

وذلك إذا كان الكلام غير موجب نحو ما قام إلا زيد القوم ولكن المختار نصبه، وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب، نحو: قام إلا زيدا القوم.

وإن يفرغ سابق إلا لما بعد يكن كما لو إلا عدما

إذا تفرغ سابق إلا لما بعدها أي لم يشتغل بما يطلبه كان الاسم الواقع بعد إلا معربا بإعراب ما يقتضيه ما قبل إلا قبل دخولها وذلك نحو ما قام إلا زيد وما ضربت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد ف زيد فاعل مرفوع بـ(قام) وزيدًا منصوب بـ(ضربت) وبزيد متعلق بمررت كما لو لم تذكر "إلا".

وهذا هو الاستثناء المفرغ ولا يقع في كلام موجب فلا: تقول ضربت إلا زيدا.

الحال

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا أذهب

عرف الحال: بأنه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو: فردا أذهب ف فردا حال لوجود القيود المذكورة فيه.

وخرج بقوله **فضلة** الوصف الواقع **عمدة** نحو: زيد قائم، وبقوله للدلالة على الهيئة التمييز المشتق، نحو: لله دره فارسا، فإنه تمييز لا حال على الصحيح إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته.

وكذلك: رأيت رجلًا راكبًا، فإن راكبا لم يسق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل.

وقول المصنف مفهم في حال هو معنى قولنا: للدلالة على الهيئة.

وكونه منتقلا مشتقـــــا يغلب لكن ليس مستحقا

الأكثر في الحال أن تكون منتقلة مشتقة.

ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمة للمتصف بها نحو جاء زيد راكبا فراكبا وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشيا.

وقد تجيء الحال غير منتقلة؛ أي وصفًا لازمًا، نحو: دعوت الله سميعًا، وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، وقوله:

فجاءت به سبط العظام كأنما ... عمامته بين الرجال لواء

فـ"سميعا" وأطول وسبط أحوال وهي أوصاف لازمة.

وقد تأتي الحال جامدة ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله:

ويكثر الجمود في سعر وفي مبـــدي تأول بلا تكلف

كبعه مدا بكذا يدا بيـــد وكر زيد أسدا أي كأسد

يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر، نحو بعد مدا بدرهم، فمدا حال جامدة وهي في معنى المشتق إذ المعنى بعه مسعرا كل مد بدرهم ويكثر جمودها أيضا فيما دل على تفاعل نحو: بعته يدا بيد، أي مناجزة، أو على تشبيه نحو: كر زيد أسدا أي مشبها الأسد فيد وأسد جامدان وصح وقوعهما حالا لظهور تأولهما بمشتق كما تقدم وإلى هذا أشار بقوله وفي مبدي تأول أي يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأولها بمشتق.

وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه أن ذلك هو الغالب لا أنه لازم وهذا معنى قوله فيما تقدم: لكن ليس مستحقا.

والحال إن عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد

مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأن ما ورد منها معرفا لفظا فهو منكر معنى، كقولهم: جاءوا الجماء الغفير.

وأرسلها العراك.....

واجتهد وحدك وكلمته فاه إلى في فالجماء والعراك ووحدك وفاه أحوال وهي معرفة لكنها مؤولة بنكرة، والتقدير: جاءوا جميعا، وأرسلها معتركة، واجتهد منفردا، وكلمته مشافهة.

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل، فأجازوا: جاء زيد الراكب.

وفصل الكوفيون فقالوا إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها وإلا فلا فمثال ما تضمن معنى الشرط زيد الراكب أحسن منه الماشي، فـ"الراكب والماشي" حالان وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط إذ التقدير زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها فلا تقول: جاء زيد الراكب، إذ لا يصح: جاء زيد إن ركب.

التمييز

اسمٌ بِمعنى (مِنْ) مُبينٌ نكرَه يُنْصَبُ تَمييزًا بما قــد فَسَّــرَهْ

كشِــبْرٍ أرْضًا وقَفِــيزٍ بــُرًّا ومَنَوَيْنِ عَسَــــلًا وتَــــمْرَا

التمييز: ويسمى مفسرا وتفسيرًا ومبينًا وتبيينًا ومميزًا وتمييزًا.

تعريفه: هو كل اسم نكرة متضمن معنى (مِنْ) لبيان ما قبله من إجمال، نحو: طاب زيد نفسًا، وعندي شبر أرضًا.

واحترز بقوله متضمن معنى من الحال، فإنها متضمنة معنى في، وقوله لبيان ما قبله من إجمال يشمل نوعي التمييز، وهما: المبين إجمال ذات، والمبين إجمال نسبة.

فالمبين إجمال الذات: هو الواقع بعد المقادير، وهي الممسوحات، نحو: له شبر أرضا، والمكيلات: نحو له قفيز برًّا، والموزونات، نحو: له منوان عسلًا وتمرًا ، والأعداد، نحو: عندي عشرون درهما، وهو منصوب بما فسره، وهو شبر وقفيز ومنوان وعشرون.

والمبين إجمال النسبة: هو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفسا ومثله: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ٤﴾[مريم:٤]، وغرست الأرض شجرا ومثله: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ١٢﴾[القمر:١٢].

فـ"نفسا" تمييز منقول من الفاعل، والأصل طابت نفس زيد وشجرا منقول من المفعول والأصل غرست شجر الأرض، فبين نفسا الفاعل الذي تعلق به الفعل، وبين شجرا المفعول الذي تعلق به الفعل والناصب له في هذا النوع هو العامل الذي قبله.

وبعد ذي وشبهها اجرره إذا أضفتها كـ "مد حنـــطة غـذا

والنصب بعد ما أضيف وجـــبا إن كان مثل "ملء الأرض ذهبا

أشار بـ(ذي) إلى ما تقدم ذكره في البيت من المقدرات وهو ما دل على مساحة، أو كيل، أو وزن، فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يضف إلى غيره، نحو: عندي شبر أرض، وقفيز بر، ومنوان عسل وتمر.

فإن أضيف الدال على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز، نحو: ما في السماء قدر راحة سحابا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴿٩١﴾﴾ [آل عمران: ٩١].

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلا كـ "أنت أعلى منزلا

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلا في المعنى وجب نصبه، وإن لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة.

وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلًا بعد جعل أفعل التفضيل فعلًا، نحو: أنت أعلى منزلًا وأكثر مالًا، فمنزلًا، ومالًا، يجب نصبهما إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلا، فتقول: أنت علا منزلك وكثر مالك.

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى زيد أفضل رجل وهند أفضل امرأة.

فيجب جره بالإضافة إلا إذا أضيف أفعل إلى غيره فإنه ينصب حينئذ، نحو: أنت أفضل الناس رجلًا.

وبعد كل ما اقتـــضى تعجبـــا ميز كـ "أكرم بأبي بـــكر أبا

يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو: ما أحسن زيدا رجلًا، وأكرم بأبي بكر أبا، ولله درك عالمًا، وحسبك بزيد رجلًا وكفى به عالمًا.

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

يجوز جر التمييز بمن إن لم يكن فاعلا في المعنى ولا مميزا لعدد، فتقول: عندي شبر من أرض، وقفيز من بر، ومنوان من عسل وتمر، وغرست الأرض من شجر، ولا تقول طاب زيد من نفس، ولا عندي عشرون من درهم.

وعامل التمييـــز قـدم مـــطلقاً والفعل ذو التصريف نزراً سبقاً

مذهب سيبويه أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفا، أو غير متصرف، فلا تقول: نفسًا طاب زيد، ولا عندي درهما عشرون.

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف، فتقول: نفسًا طاب زيد، وشيبًا اشتعل رأسي، ومنه قوله: **أتهجر ليلى بالفراق حبيبها؟ وما كان نفسا بالفراق تطيب**

فإن كان **العامل غير متصرف** فقد منعوا التقديم سواء كان فعلًا، نحو: ما أحسن زيدا رجلًا، أو غيره، نحو: عندي عشرون درهمًا، وقد يكون **العامل متصرفًا** ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع، وذلك نحو: كفى بزيد رجلًا، فلا يجوز تقديم "رجلا" على "كفى" وإن كان فعلًا متصرفًا؛ لأنه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: كفى بزيد رجلًا ما أكفاه رجلًا.